الأبعاد الجندرية لأزمة المياه في إيران:

آثارها على الصحة والمعيشة المرأة وأمنها

كيف تتحمل النساء في إيران العبء الأكبر للأزمة

لجنة المرأة في
المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أكتوبر
تشرين الأول
٢٠٢٥

الفهرس

١. مقدمة ٢
٢. صورة الأزمة ٢
٣. المعاناة المضاعفة للنساء ٤
٤. انهيار الزراعة وانعدام الأمن الغذائي ٨
٥. زيادة التفاوت واتساع الفجوة الطبقية ٨
٦. تهديد الصحة العامة وانتشار الأمراض ١٠
٧. النساء في الصفّ الأوّل من الاحتجاجات الشعبيّة ١١
٨. الكلمة الأخيرة ١١
٩. الملحق (أبعاد أزمة المياه في إيران) ١٢

الأبعاد الجندرية لأزمة المياه في إيران: آثارها على الصحة والمعيشة المرأة وأمنها

كيف تتحمل النساء في إيران العبء الأكبر للأزمة

حقوق الطبع والنشر©٢٠٢٤ للجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية (NCRI)
جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو أي نظام لتخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.
منشور صادر عن لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية.
أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

ISBN: 978-2-35822-044-6

wncri.org/ar
@womenncri
@womenncri

الأبعاد الجندرية لأزمة المياه في إيران: آثارها على الصحة والمعيشة المرأة وأمنها

كيف تتحمل النساء في إيران العبء الأكبر للأزمة

١. مقدمة

أزمة المياه في إيران تجاوزت كونها تحديًا طبيعيًا لتصبح كارثة إنسانية وبيئية واقتصادية. بدأت الأزمة بظاهر انخفاض الأمطار والجفاف، لكن الجذر العميق والمدمر للأزمة يكمن في الفساد البنيوي للحكومة. طالما لم يُستخرج هذا الجذر من أعماق أرض إيران، فإن حاضر ومستقبل سكان هذا البلد الواسع سيزداد خطورة يومًا بعد يوم.

يؤكد عدد كبير من الباحثين والمراقبين الدوليين أن ٧٠ إلى ٨٠٪ من الأزمة الحالية في إيران ناجمة عن سوء الإدارة والسياسات غير المستقرة، وفقدان الشفافية، والفساد. «أزمة المياه في إيران ليست أزمة نقص موارد، بل أزمة قرارات جعلت الأرض أكثر عطشًا والمستقبل أكثر ظلمة. هذه الأزمة، إلى جانب تراجع الثقة العامة في الحكومة، علامة على ضعف بنيوي وإداري.» (نيوزويك الأول من أغسطس ٢٠٢٥، تايمز-٨ ديسمبر ٢٠٢٢، رويترز-٢٧ أبريل ٢٠٢١)

تشير التقارير الميدانية من مناطق مختلفة في العاصمة إلى انخفاض حاد في ضغط المياه، بحيث حتى الطوابق الأولى من المباني تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب. طلبت شركة المياه الإقليمية في طهران من المواطنين استخدام المضخات والخزانات المنزلية «لتعزيز ضغط المياه»، محملةً المواطنين عبء تأمين المياه، في حين أن معظم الناس لا يملكون القدرة المالية لشراء خزانات أو مضخات أو معدات إضافية. (صحيفة ابتكار- ٢١ يوليو ٢٠٢٥)

اعترف "رضا حاجي كريّم"، رئيس الاتحاد المائي، قائلاً: «يوم صفر المياه في طهران، أي اليوم الذي ينقطع فيه الماء تمامًا عن المباني، قد حل منذ فترة طويلة، على الرغم من أننا نملك الرقم القياسي في هبوط الأراضي عالميًا نتيجة الاستنزاف المفرط للمياه الجوفية.» (جهان صنعت - ٥ أغسطس ٢٠٢٥)

٢. صورة الأزمة

السياسات المدمرة لنظام الملالي، بما في ذلك بناء السدود المفرط، ونهب الموارد المائية من قبل مؤسسات مثل قوات الحرس التابعة للنظام، ونقل المياه بشكل تمييزي بين المناطق، وتجاهل التحذيرات العلمية، دفعت البلاد إلى حافة الهاوية. توقعات مثل «تحول إيران إلى صحراء مطلقة خلال ٣٠ عامًا» ترسم مستقبلًا قاتمًا، يصاحبه انخفاض حاد في مخزونات السدود، وتدمير المستنقعات، وتلوث الموارد، وانهيار النظم البيئية.

تظهر تقارير المواقع المرتبطة بالنظام، مثل شبكة "شرق" في ١٥ مارس ٢٠٢٥، أن الجفاف الشديد في عام ٢٠٢٥ عطل حياة ملايين الأشخاص. التقرير بعنوان «صيف ٢٠٢٥ في إيران وأزمة الجفاف المتزايد وأزمة المياه» يشير إلى أن العديد من مناطق إيران، خصوصًا الوسطى والجنوبية، واجهت انقطاعات طويلة للمياه، ولم يتمكن المزارعون من زراعة محاصيلهم بسبب جفاف الآبار والأنهار. هذا الوضع لم يدمر معيشة الريف

سد أمير كبير في طهران

"منطقتا طهران والبرز بأكملهما، اللتين يبلغ عدد سكانهما مجتمعين ٢٠ مليون نسمة، تواجهان أعلى مستوى من الإجهاد المائي."

فحسب، بل دفع أيضًا إلى هجرة واسعة نحو المدن، ما زاد الضغط على البنية التحتية الحضرية. وفقًا لاعتراف "عيسى بزرگ زاده"، المتحدث باسم صناعة المياه في النظام، فإن طهران وألبرز معًا، بما فيها ٢٠ مليون نسمة، تواجه أكبر توتر مائي. (ايسنا - ٢١يوليو ٢٠٢٥)

قال علي مرادي، خبير الطاقة: «هذه المسألة لا تقتصر على طهران فقط، بل تشمل معظم المحافظات مثل خراسان، مركزي، هرمزكان، سيستان وبلوشستان... والبلاد في حالة حرجة.» (آرمان ملي – ٢٠ يوليو ٢٠٢٥)

ذكر موقع "ديده بان ايران" في ٢٣ يوليو ٢٠٢٥ أن نصف السكان الحضريين في ٢٤ محافظة يعانون من توتر مائي. وأعلنت وكالة برنا في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤ أن تقريبًا كامل البلاد تحت تأثير الجفاف. وفقًا لما ذكرته وكالة ناسا، دخلت إيران قبل ثماني سنوات في دورة جفاف لمدة ٣٠ عامًا تقريبًا. شدة الجفاف في إيران وصلت إلى حد أن الزراعة ستختفي تمامًا، وستصبح البلاد مستوردة حصريًا للمنتجات الزراعية. (صحيفة "اعتماد" - ١٧سبتمبر ٢٠٢٥)

٣. المعاناة المضاعفة للنساء

كارثة نقص المياه لها آثار اجتماعية واقتصادية عميقة تؤثر على حياة ملايين الأشخاص في إيران. الانقطاعات الطويلة وغير المخططة للمياه عطلت حياة سكان المدن وشلّت حياة الريف؛ دُمرت الزراعة، الحيوانات عطشى، والأسر حتى تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب. تظهر علامات نقص المياه في العلاقات الأسرية، والاقتصاد المنزلي، والصحة الجسدية والنفسية، وحتى الهجرة الداخلية. نظرًا للمسؤوليات التقليدية للنساء، مثل رعاية الأطفال وكبار السن، وإعداد الطعام، والنظافة، والعناية بالحدائق والحيوانات، فإن الضغوط الأكبر تقع عليهن.

النساء هن من يدرين مشكلة نقص المياه من الصباح حتى الليل. التوتر النفسي الناتج عن الانقطاعات المتكررة، والطوابير الطويلة أمام صهاريج المياه، وانخفاض النظافة للأطفال والنساء أنفسهن، وزيادة تكاليف استهلاك المياه، يحرمهن من فرص التعلم والصحة والراحة، ويؤدي إلى الاكتئاب والقلق المزمن وزيادة التوترات العائلية والعنف.

٣-١. القضايا الصحية والأمراض الناجمة عن نقص المياه

عدم الوصول إلى الحقوق الأساسية، مثل المياه النظيفة، يؤثر مباشرة على الصحة، خاصة أن صحة المرأة تعتبر موضوعًا حساسًا، ولا يمكن للنساء التعبير عن مشكلاتهن بسهولة أثناء الجفاف.

مرضية، ٣٢ عامًا من جابهار، تقول: «المناطق الساحلية مثل كنارك وجابهار لا تحصل على مياه عذبة. نضطر لاستخدام المياه المالحة في غسيل الملابس والأواني وحتى للحمام والمرحاض. رأيت العديد من النساء في منطقتنا يعانين من أمراض معدية وحصى الكلى واضطرابات الجهاز الهضمي.» (إذاعة "زمانه -٤ ديسمبر ٢٠٢٤)

سالومه من كميشان، مدينة في شمال إيران تُعرف بصيد الأسماك وبيع الكافيار، وتُعتبر أيضًا وجهة سياحية، تقول: «لم يكن لدينا في هذه المدينة يومًا مياه نقية. مياه كميشان كانت دائمًا مالحة. وكانت مسؤولية إدارة مياه الشرب تقع دائمًا على عاتق النساء. أتذكر كيف كانت النساء يربطن الأطفال بحجابهن على ظهورهن ويحملن المياه من الصهاريج. أمراض النساء والمثانة شائعة في هذه المدينة، لكن الخدمات الطبية غير كافية لأن المدينة ظلت محرومة بشكل كبير.» (راديو زمانه - ٣ ديسمبر ٢٠٢٤)

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يتعين على النساء قطع مسافات شاقة وصعبة المرور للوصول إلى المياه المطلوبة. طرق تعرضهن لخطر هجوم الحيوانات البرية، والاغتصاب، وفي نهاية المطاف، مشاكل الهيكل العظمي. (صحيفة "بيام ما" المحلية، ١٧ مايو ٢٠٢٣)

٣-٢. الطوابير الطويلة وحمل المياه عند عدم توفر المياه

عندما لا تكون المياه متوفرة، تضطر النساء والأطفال، وخاصة الفتيات الصغيرات، رغم ضعف بنيتهن الجسدية، إلى الذهاب لجلب المياه من الينابيع والآبار والهوتكات (برك المياه). في كثير من الحالات، وبالأخص في سيستان وبلوشستان، يفقدن حياتهن بسبب هجوم التماسيح (الگاندو) أو الغرق في الهوتكات.

في سيستان وبلوشستان، تعاني العديد من النساء من فقر الدم ونقص فيتامين د وغيرها من المشكلات، وبالطبع فإن المشاكل المفصلية شائعة جدًا في هذه المناطق. في هذه الظروف، يؤدي جلب المياه للعائلة، بسبب قطع مسافات طويلة مع حمل أعباء ثقيلة، إلى تفاقم هذه المشكلات. (جامعه ٢٤ – ٣١ يوليو ٢٠٢١).

الناز، امرأة بلوچ تبلغ من العمر ٣٦ عامًا، تقول إنه يحدث مرات عديدة في نيكشهر وضواحيها أن ينقطع الماء المستخدم لعدة أيام، وتصل صهاريج تحمل مياه الشرب إلى هذه المناطق، ويضطر الناس لشراء الماء من هذه الصهاريج، لكن حتى مياه الصهاريج لا تتمتع بجودة صحية مناسبة. في كثير من الأحيان، يضطرون للذهاب إلى الينابيع أو مصادر المياه الأبعد لتأمين مياه الشرب، وهذا يستغرق منهم وقتًا طويلًا ويؤدي إلى آلام المفاصل، كما يتسبب في تقليل الوقت المتاح للنساء للقيام بأنشطة أخرى، بما في ذلك رعاية الأطفال. (راديو زمانه - ٣ ديسمبر ٢٠٢٤)

في خوزستان، أصبحت أزمة نقص المياه لا تُطاق. الحرارة المرهقة التي تصل إلى ٥٠ درجة مئوية، ونقص مياه الشرب، وملوحة الأنهار حولت حياة الناس في هذه المنطقة إلى جحيم حقيقي. النساء والأطفال يضطرون للوقوف ساعات طويلة في طوابير المياه لملء القدور والبراميل من صهاريج الأبراج. مقاطع الفيديو المنشورة من قرى مثل «أبو عكاب» في آبادان تُظهر مشاهد صادمة لأطفال صغار يحملون براميل المياه ويركضون خلف الصهاريج. (مزرعة سبز- ٥ أغسطس ٢٠٢٥)

٣-٣. نقص المياه والعنف ضد النساء

غياب المياه يؤدي إلى ركود الأعمال والمشكلات المعيشية، ويزيد الفقر الذي بدوره يرفع من زواج القاصرات والعنف المرتبط به، مؤديًا إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية. (جامعه ٢٤ – ٣١ يوليو ٢٠٢١)

سالومه تقول: «مع تدهور الوضع الاقتصادي، انخفض مستوى التعليم والصحة وازدادت زيجات الأطفال.» كم هو صعب على طفلة في سن الخامسة عشرة أو السادسة عشرة، متزوجة، أن تدير أزمة المياه في شؤونها اليومية، وأن تحمل، وتلد، وتعتني بمولودها الجديد في هذه الظروف. (راديو زمانه - ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤)

يمكن رؤية هذه الظاهرة بكثرة في المناطق التي تعاني من شح المياه في إيران، خاصة في قرى سيستان وبلوشستان وخراسان الجنوبية. التسرب من التعليم، الزواج المبكر أو الزواج بإجبار من العائلة، انخفاض مستوى الرعاية الصحية والمتعلقة بالسلامة، وغيرها، تتفاقم في ظل أزمة المياه. (موقع "بهره وري"- ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤)

٣-٤. فقدان فرص التعليم والعمل

الثقافة السائدة في نظام الملالي، التي سجلت الرجل كرئيس للأسرة و«المعيل» والمرأة كمحتاجة و«مُعالة»، جعلت النساء أكثر عرضة للضرر في ظل أزمة المياه. لا تولي هذه الثقافة اهتمامًا للدور البارز للنساء في الاقتصاد غير الرسمي للأسرة، في القطاعات المنزلية والزراعية وتربية المواشي. تقضي النساء وقتهن وجهدهن في جمع المياه وتخزينها والمواد الأولية، وفي الطهي، لتأمين الغذاء والنظافة للأسرة. لكن الرجل هو من يحظى بفرصة التواجد في السوق، والحصول على الاعتراف الرسمي، والعمل والأجور. في الحقيقة، إن ابتعاد النساء عن فرص التعليم ودخول عجلة الاقتصاد يقربهن أكثر من دائرة الفقر. (موقع "بهره ور" – ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤)

٣-٥. إعادة إنتاج الفقر النسائي والأضرار الاجتماعية

في إيران، وخاصة في الجنوب والجنوب الشرقي، تعاني العديد من القرى من غياب شبكات مياه الشرب، وتواجه أزمة شديدة في نقص المياه والجفاف. المياه متوفرة بكميات قليلة وأحيانًا يتم شراؤها. هذه المشكلة تعيد إنتاج دائرة الفقر. ترك الأراضي الزراعية بورًا بسبب نقص المياه يؤثر

على حالة العمل والاقتصاد الأسري. يضطر بعض الرجال إلى الهجرة الموسمية بحثًا عن العمل، تاركين النساء وأطفال الأسرة وحدهم في قرى خالية من المياه مع آلاف المشكلات. هؤلاء النساء، بسبب الفقر والظروف الاجتماعية، غالبًا ما يكنّ قليلات التعليم ويفتقرن إلى عمل رسمي بأجور ثابتة لتأمين معيشتهن ومعيشة أسرهن بشكل مستدام. (موقع "بهره ور" – ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤)
لقد أضرت أزمة المياه بالنساء من زاويتين. الأولى، أن إدارة أزمة المياه تقع بالكامل على عاتق النساء، وهذا العمل بحد ذاته صعب. لكن بسبب الأزمة الاقتصادية وهجرة معظم الرجال، تضطر النساء إلى تحقيق دخل ضئيل من خلال أعمال صغيرة مثل التطريز، مما يضاعف الضغط عليهن أضعافًا. في الوقت نفسه، يشتري الوسطاء منتجاتهن بأسعار زهيدة ويبيعونها في طهران بأضعاف الأسعار، ومعظم النساء لا يملكن القدرة على التفاوض لأنهن لا يتقنّ اللغة الفارسية جيدًا. (راديو زمانه – ١٨ أكتوبر ٢٠٢٤)
تدفع هذه الضغوط الناس في بعض الحالات إلى اتخاذ خيارات لا يرغبون بها. لذا، يمكن أن يؤدي نقص المياه إلى تفاقم الأضرار الاجتماعية، بما في ذلك التسول. (جامعه ٢٤ – ٣١ يوليو ٢٠٢١، وصحيفة "بيام" المحلية – ١٧ مايو ٢٠٢٣)

٣-٦. الهجرة القسرية والعيش على الهامش

أحد أبرز التبعات الاجتماعية لأزمة المياه هو الهجرة الواسعة من المناطق الريفية إلى المدن. جفاف الآبار والأنهار في محافظات مثل خوزستان وسيستان وبلوشستان وفارس أجبر المزارعين على ترك أراضيهم. أدت هذه الهجرات القسرية، التي غالبًا ما تنتهي في ضواحي المدن الكبرى مثل طهران ومشهد وأصفهان، إلى توسع العيش على الهامش وزيادة الفقر. يعاني سكان الهوامش، المحرومون من الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب النظيفة، من ظروف معيشية غير إنسانية. لم يقدم النظام أي برنامج لإدارة هذه الهجرات، بل يلجأ إلى قمع احتجاجاتهم. (إيران بديا – ٢ مايو ٢٠٢٥)

٤. انهيار الزراعة وانعدام الأمن الغذائي

دمرت أزمة المياه بشكل مباشر معيشة ملايين المزارعين الإيرانيين وهددت الأمن الغذائي للبلاد. ذكرت وكالة أنباء برنا في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤ أن الجفاف الواسع في عام ٢٠٢٥ أدى إلى انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية إلى الصفر في العديد من المناطق. كانت هذه الحالة كارثية بشكل خاص في مناطق مثل خوزستان، التي كانت تُعرف سابقًا بـ»مخزن الحبوب الإيراني». المزارعون، الذين لم يتمكنوا من الزراعة بسبب نقص المياه، واجهوا ديونًا ثقيلة وفقرًا مدقعًا. لم يؤد انخفاض إنتاج المحاصيل الزراعية إلى زيادة أسعار المواد الغذائية فحسب، بل حول إيران إلى مستورد رئيسي للحبوب.

٥. زيادة التفاوت واتساع الفجوة الطبقية

فاقمت أزمة المياه التفاوتات الاجتماعية في إيران وعمّقت الفجوة الطبقية. بينما يعاني الناس العاديون في المناطق المحرومة من نقص مياه الشرب، يعيش المرتبطون بالنظام والأثرياء في رفاهية بفضل وصولهم إلى مصادر خاصة مثل الآبار العميقة أو شراء المياه بأسعار مرتفعة. هذا التفاوت واضح في طهران أيضًا؛ حيث تُزوَّد المناطق الراقية في شمال المدينة بالمياه عبر صهاريج خاصة، بينما تواجه المناطق الجنوبية تقنينًا شديدًا. النظام، الذي ساهم في هذا التفاوت من خلال سياساته التمييزية، لم يتخذ أي إجراء لتوزيع الموارد بشكل عادل، بل يقمع أصوات المحرومين. (إيران بديا – ٣ مايو ٢٠٢٥)

السكان النازحون، المحرومون من الخدمات الأساسية مثل الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، يواجهون ظروف معيشية غير إنسانية.

ارتفع سعر المياه في بعض مناطق إيران إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف السعر السابق. هذه الزيادة في الأسعار، بدلاً من أن تكون رادعة، تسببت في أعباء نفسية واقتصادية على المستهلكين المنزليين. وفقًا لـ "محمد إمامي كورنده"، المحامي، عندما اتجهت الدولة نحو توجيه الدعم، تم التركيز على حاملات الطاقة: المياه، الغاز، الكهرباء، وكل ما يُعتبر طاقة. كان الهدف أن تتوقف الدولة عن دفع الدعم لهذه الحاملات وتتقاضى التكلفة الحقيقية أو النفقات التي تتكبدها لتوفيرها من الشعب. في المقابل، كان من المفترض أن يُستخدم الدخل الإضافي من الفواتير لدعم الفئات الضعيفة ومنخفضة الدخل والمحرومة في المجتمع، أي في الحقيقة نفس الدعم المدفوع للناس. لكن هذا الإجراء تسبب في العديد من التمييزات والفوضى. حتى الآن، انخفض عدد المستفيدين من الدعم، الذين كان من المفترض أن يشملوا ما بين ٥٠ إلى ٧٠ مليون شخص في تلك السنوات، إلى أقل من ٣٠ مليون شخص. في الواقع، استبعدت الحكومة، بحجة توجيه الدعم ورعاية المحرومين، أكثر من ٦٠ أو حتى حوالي ٨٠ بالمئة من سكان البلاد من العملية القانونية لتلقي حقهم في الدعم، وعرضت جميع حاملات الطاقة بأسعار حرة. نتيجة لذلك، ارتفعت التكاليف، وزادت إيرادات الحكومة بشكل كبير، والأهم من ذلك، أنه في كل عام تواجه الحكومة عجزًا في الميزانية، نشهد استبعاد المزيد من مستفيدي الدعم بسهولة وبحجج واهية. تزيد الحكومة سنويًا من أسعار فواتير المياه والكهرباء والغاز وغيرها من حاملات الطاقة بمعدل التضخم أو حتى بشكل أسرع. قلصت هيئة المياه ضغط المياه خلال العام الماضي إلى عُشر مستواه، مما يعني حرمان الناس من الوصول الطبيعي إلى المياه التي يدفعون مقابلها مبالغ كبيرة. (جهان صنعت – ١٩ يوليو ٢٠٢٥)

٦. تهديد الصحة العامة وانتشار الأمراض

تسبب نقص المياه النظيفة في تبعات خطيرة على الصحة العامة وزاد من مخاطر انتشار الأمراض. أشار تقرير يورونيوز بتاريخ ١٣ مارس ٢٠٢٥، بعنوان «مرّ الشتاء القاسي في إيران؛ هل ستطال أزمة نقص المياه الشعب في الصيف؟»، إلى المشكلات الصحية في خوزستان، حيث لجأ الناس إلى استخدام مصادر ملوثة بسبب غياب المياه النظيفة. أدى هذا الوضع إلى زيادة حالات الإسهال والالتهابات المعوية.

في الشمال الغربي، تحولت مساحة كبيرة من بحيرة أرومية الجميلة إلى مستنقع ملحي. ينتقل الملح الناتج عن هذه البحيرة لآلاف الكيلومترات، ويصل إلى شمال شرق البلاد. وفقًا للبيانات المتوفرة والدراسات التي أجراها خبراء بيئيون غربيون قبل سنوات، يمكن أن تتسبب هذه الجزيئات في انتشار أمراض تنفسية وقلبية وكلوية واضطرابات في الجهاز المناعي، وتمتد آثارها إلى ما هو أبعد من محافظات أذربايجان وكردستان وزنجان، وحتى إلى الدول المجاورة.

ووفقًا لدراسات جامعة العلوم الطبية في تبريز، بدأت بعض هذه الأمراض تظهر بالفعل. (صحيفة جهان صنعت – ٢٢ يوليو ٢٠٢٥)

اعترف عيسى كلانتري، الرئيس السابق لمنظمة حماية البيئة، العام الماضي قائلاً: «في عام ٢٠١٥، حدثت سلسلة من الأمراض الجلدية وارتفاع ضغط الدم لدى المواطنين، وهي من مخاطر جفاف البحيرة.» (صحيفة جهان صنعت – ٢٢ يوليو ٢٠٢٥)

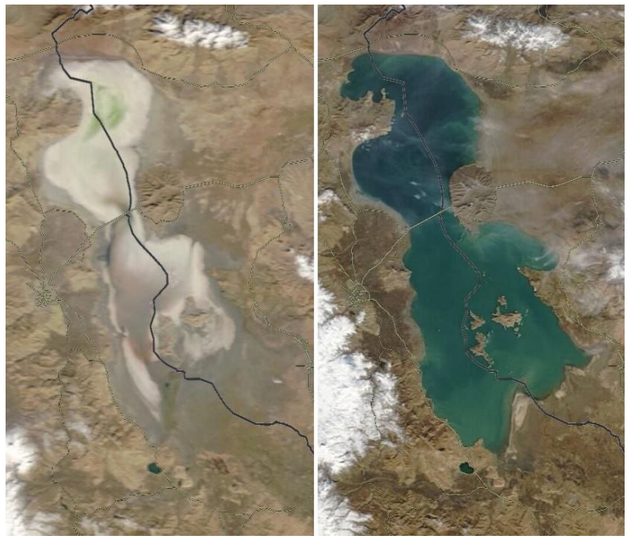

بحيرة أرومية قبل وبعد جفافها

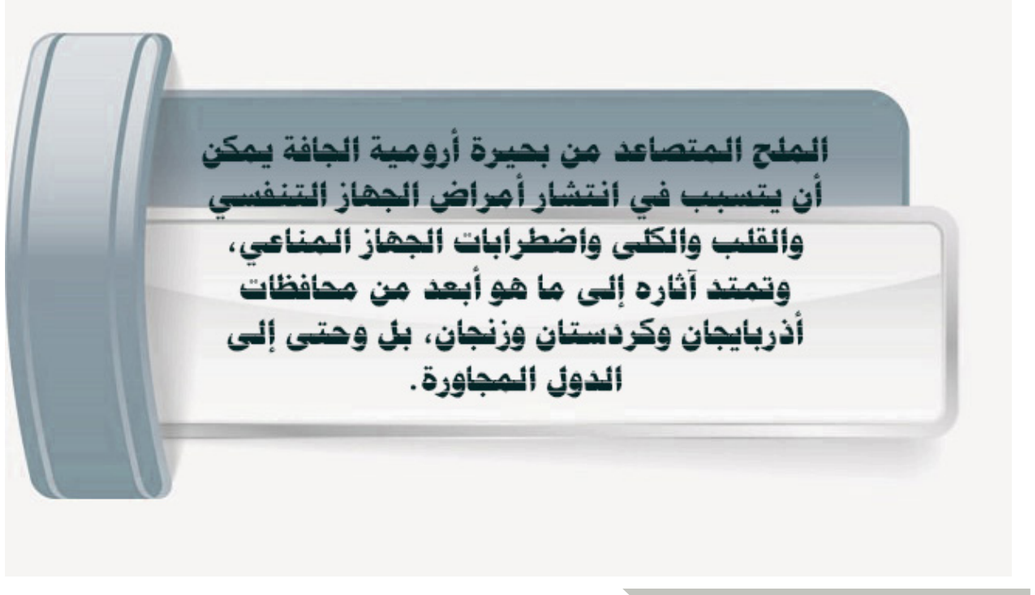

٧. النساء في الصفّ الأوّل من الاحتجاجات الشعبيّة

أدّى نقص المياه، بوصفه عاملاً محفّزاً، إلى تصعيد التوتّرات الاجتماعيّة في إيران إلى مستوى غير مسبوق، وكان الحضور الواسع للنساء في هذه الاحتجاجات لافتاً للنظر.

فقد استمرّت الاحتجاجات الواسعة في محافظة خوزستان خلال صيف عام ٢٠٢٥، والتي اندلعت في السنوات الأخيرة بسبب انعدام المياه وجفاف الأهوار. بدلاً من معالجة المشكلة، وصف النظام المحتجّين بأنّهم «مخرّبون»، ولجأ إلى القوّة العسكريّة، ما أسفر عن مقتل واعتقال عشرات الأشخاص. (يورونيوز-١٣ مارس ٢٠٢٥)

وشهدت مدن إيرانية مختلفة، من مايو إلى أغسطس ٢٠٢٥، احتجاجات مماثلة في شهركرد وعدد من المحافظات الجنوبيّة والوسطى، ورفعت فيها شعارات مثل: «الماء، الكهرباء، الحياة؛ حقّنا المؤكد». (ويكي بديا -١١ أغسطس ٢٠٢٥)

وفي "نسيم شهر" التابعة لطهران، خرج المواطنون إلى الشوارع يوم ٣٠ يوليو ٢٠٢٥ احتجاجاً على انقطاع المياه لثلاثة أيّام متتالية في حرّ شديد. كما شهدت طهران وإسلامشهر في ٢٢ و٢٣ يوليو ٢٠٢٥ احتجاجات مناهضة للنظام بسبب انقطاع المياه والكهرباء.

في طهران، خلال يومي٢٣-٢٤ يوليو، رفع المتظاهرون شعارات من قبيل: «الموت لخامنئي، اللعنة على خميني»، و«كلّ هذه السنوات من الجريمة، الموت لخامنئي»، و«الموت للديكتاتور»، تعبيراً عن غضبهم من الوضع الكارثي في البلاد.

وفي إسلامشهر، يوم ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، دوّى شعار «الموت لخامنئي» احتجاجاً على الانقطاعات المتكرّرة للكهرباء، كما سُجّلت في اليوم نفسه احتجاجات مماثلة في مدينتي مرودشت وتربتجام.

وفي يوم الجمعة ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، تظاهر أهالي قرية "برزنون" التابعة لمدينة نيشابور بسبب الانقطاع المستمرّ للمياه، وقاموا بقطع الطريق. وقال القرويّون: «إذا لم توجد مياه، وإذا لم يأتِ أيّ ردّ من مسؤولي النظام، فليس من سبب لأن تبقى الطرق مفتوحة!» (أمانة العامة للمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية – ٢٦ يوليو ٢٠٢٥)

الكلمة الأخيرة

إنّ الأزمة المعروفة اليوم باسم «اختلال توازن الطاقة» ليست مفاجئة ولا نتيجة لتغيّرات مناخيّة، بل هي حصيلة تراكمات من الفساد والسياسات المعادية للشعب، المتجذّرة في طبيعة ديكتاتوريّة دينيّة.

كما أنّ أزمة المياه تمثّل أحد الأسباب الكثيرة لعدم الاستقرار السياسي وفقدان شرعيّة حكم الملالي.

يقول كاوه مدني، رئيس مؤسّسة المياه والبيئة والصحّة التابعة لجامعة الأمم المتّحدة:

«إذا نظرنا إلى بلدنا، سنرى أعراض مرض عضال أو التهاب شديد أو سرطان ينتشر في مختلف القطاعات: يوماً لا نستطيع التنفّس بسبب تلوّث هواء طهران، ويوماً الغبار، ويوماً أزمة المياه، وآخر انهيار التعليم أو ارتفاع سعر الدولار، أو البورصة، أو الصناعة... إنّ علامات الأزمة تظهر في كلّ المجالات، وكثير منها له جذور مشتركة. علينا أن نعترف بالفشل».

(صحيفة اعتماد – ٢٦ يوليو ٢٠٢٥)

إنّ الاحتجاجات المتكرّرة في خوزستان وأصفهان وسائر المحافظات التي اندلعت بسبب شحّ المياه تعبّر عن غضب الشعب المتزايد من عجز النظام. والقمع الدموي لهذه الاحتجاجات، الذي أدّى إلى مقتل متظاهرين، لم يؤدِّ إلا إلى تأجيج غضب الناس وزعزعة أركان السلطة.

إنّ مؤشّرات انتفاضة وطنيّة شاملة لإسقاط هذا النظام غير الشرعيّ باتت ظاهرة في كلّ مكان. وما يتعلّق بالمجتمع الدولي والضمائر الحيّة هو مساعدة الشعب الإيراني في هذا المسعى المصيري. إنّ الاعتراف بالبديل المنظّم للشعب الإيراني، الذي ناضل لعقود من أجل حرّيّة إيران، لن يسرّع فقط خلاص الشعب من الديكتاتوريّة، بل سيجلب السلام والصداقة للعالم الحرّ بأسره.

الملحق

١. أبعاد أزمة المياه في إيران

اختفاء البحيرات

في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥، ذكرت صحيفة دنياى اقتصاد أنّ بحيرة أرومية جفّت بالكامل. وأظهرت أحدث صور ناسا أنّ هذه الجوهرة الزرقاء في شمال غرب إيران اختفت تماماً، ولم يعد يُرى أيّ أثر لها في الصور الجويّة.

وكان المسؤولون البيئيّون قد حذّروا في مطلع الصيف من الجفاف الكامل للبحيرة مع نهاية الصيف.

كانت بحيرة أرومية، في شمال غرب البلاد، أكبر بحيرة في الشرق الأوسط، وتبلغ مساحتها نحو ٥٢٠٠ كيلومتر مربّع.

وإلى جانبها، تعاني بحيرة "بختكان"، ثاني أكبر بحيرة في إيران في محافظة فارس، من انخفاض شديد في منسوب المياه. وتُعدّ من المواطن الغنيّة بالتنوّع الحيوي، غير أنّ بناء سدود "دورودزن" و"سيوَند" و"ملا صدرا" على روافد نهرَي "كر" و"سيوَند" هو السبب الرئيس في جفافها.

كما تعاني بحيرة هامون في محافظة سيستان وبلوشستان من الجفاف وانخفاض منسوب المياه، وهي ذات أهمّيّة اقتصاديّة كبيرة لسكان المنطقة لاعتمادهم على الصيد والزراعة في محيطها. (موقع "قطره" – أهمّ أسباب جفاف البحيرات الإيرانيّة)

وفي ظلّ الفساد الحكومي، بدأ حتى بحر قزوين يتراجع، إذ انخفض منسوب مياهه بمقدار مترين خلال السنوات العشرين الماضية. (خبرآنلاين – ٨ فبراير ٢٠٢٥)

بحيرة مهارلو

بحيرة أرومية

موت الأنهار

حال الأنهار في إيران ليس أفضل. فقد كتب موقع آفتاب في ٤ يوليو ٢٠٢٢: «أشدّ الأنهار الإيرانية تدفّقاً قد جفّت، ووضع الموارد المائية في البلاد أصبح خطيراً». جفّ نهر كارون، أطول وأغزر أنهار إيران، كما دخل سفيدرود، ثاني أطول نهر وأغزر أنهار محافظة كيلان، مرحلة الاحتضار بعدما كان يروي أكثر من ١٧٠ ألف هكتار من حقول الأرز.
وانتشرت صور الأسماك اليابسة في مجرى نهر كرخه، ثالث أكبر الأنهار الإيرانية، بينما يلفظ نهر دز أنفاسه الأخيرة بعد أن جفّ تماماً للمرّة الأولى في التاريخ. كما جفّت أنهار "كشكان" في لرستان، جالوس، أرس، وهيرمند المعروف بالنهر الوحشي.
يقول هدايت فهمي، المدير العامّ السابق لموارد المياه في وزارة الطاقة، إنّ الإدارة الكارثيّة في إيران تقلّل من شأن المشكلة وتلقي باللوم على التغيّرات المناخيّة لتتهرّب من مسؤوليتها.

الأهوار المحزونة

أحد أوجه الأزمة المروّعة للمياه هو تدمير الأهوار والنظم البيئيّة المائيّة التي تؤدّي دوراً حيويّاً في التوازن البيئي.
فقد أشار تقرير شبكة شرق في ١٥ مارس ٢٠٢٥ إلى جفاف أهوار مثل هورالعظيم في خوزستان و"كاوخوني" في أصفهان، والتي كانت يوماً ملاذاً لأنواع متنوّعة من النباتات والحيوانات. لكنّ بناء السدود المفرط وتحويل مجاري الأنهار من قبل النظام حوّلها إلى أراضٍ قاحلة.
فالسدود المتسلسلة على نهر زاينده رود التي أُنشئت لخدمة مشاريع صناعية وزراعية تابعة للنظام، أدّت إلى جفاف هور كاوخوني، وأصبح الغبار المتصاعد منها يهدّد صحّة سكان المنطقة.
(إيران بديا – ٢ مايو ٢٠٢٥)

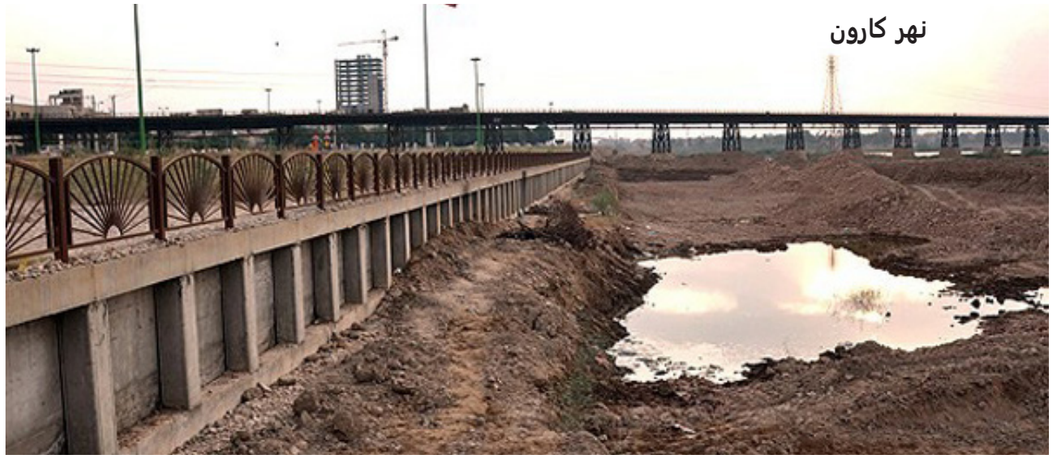
نهر كارون

نهر كشكان

أراضي مازندران الرطبة

أراضي كاوخوني الرطبة

السدود بلا مياه

وضع السدود فصل آخر من قصّة المياه الحزينة في إيران. فمياه السدود الإيرانيّة تتبخّر بمعدّل ثلاثة أضعاف المعدّل العالمي. (صحيفة ابتكار – ٣٠ يوليو ٢٠٢٥)

وذكرت وكالة "مهر" للأنباء الحكومية تحت عنوان «٦٤٪ من سدود البلاد فارغة» أنّ مراجعة المخزون المائي تُظهر أنّ سدود محافظات طهران، خراسان رضوي، قم، أذربايجان الغربيّة، سيستان وبلوشستان، هرمزكان، كلستان، خراسان الجنوبيّة، زنجان، كرمان، فارس والمركزيّة في حالة سيّئة. (مهر – ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥)

حجم المياه المخزّنة في السدود أقلّ بـ ٢٥٪ من العام الماضي. فسدّ أميركبير، حتى ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥، يحتوي على ٣٠ مليون متر مكعّب فقط بنسبة امتلاء ١٧٪، بانخفاض ٧٣٪ مقارنة بالعام السابق.

أما سدّ "لار" مع ٢٤ مليون متر مكعّب، لا يتجاوز امتلاؤه ٣٪، أي أقلّ بـ ٤٣٪ من العام الماضي. (إيلنا – ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥)

وقال محمدإبراهيم رئيسي، خبير الطاقة، بشأن أزمة المياه في طهران: «هناك احتمال لخروج سدّ ماملو من الخدمة، وإذا حدث ذلك فستخرج سدود لتيان ولار وكرج أيضاً». (ستاره صبح –٢٥ يونيو ٢٠٢٥)

ومن بين جميع المحافظات، كانت هرمزكان الأكثر تضرّراً، إذ انخفض منسوب المياه في سدّي "شميل" و"نيان" بنسبة ٩٨٪ مقارنة بالعام الماضي، ما يجعلهما في أسوأ حالاتهما، كما انخفضت مياه سدّ استقلال في المحافظة نفسها بنسبة ٧٦٪. (هم‌ميهن – ٣٠ يوليو ٢٠٢٥)

سد طهران

١. هبوط الأرض وتأثيره على البنى التحتيّة

أظهرت دراسة نُشرت عام ٢٠٢٤ أنّ الاستغلال المفرط للمياه الجوفيّة أدّى إلى هبوط واسع في الأرض؛ إذ تجاوز معدّل الهبوط في بعض المناطق ١٠ سنتيمترات سنويّاً، وتأثّر به ٣٫٥٪ من أراضي إيران، وهو من أعلى المعدّلات في العالم. وقد زادت هذه الظاهرة من هشاشة البنى التحتيّة مثل المطارات والطرق.
(كاردين- ٢٥سبتمبر ٢٠٢٤)

كما أفادت وسيلة الإعلام الحكوميّة "آرمان ملّي" بتاريخ ٢٠ يوليو ٢٠٢٥ أنّ ٣٠ محافظة تواجه هبوطاً أرضيّاً نتيجة استنزاف الطبقات الجوفيّة. وقال الخبير في شؤون الطاقة علي مرادي: «أكثر من ٦٠٪ من إمدادات المياه في البلاد تأتي من الموارد الجوفيّة، بمعدّل سحب يفوق ثلاث مرّات سرعة تجديدها الطبيعي».

٢. سوء الإدارة البنيويّة ومافيا المياه

لا تكفي عبارة سوء الإدارة لوصف أداء النظام الفاسد للملالي. فالمصادر الحكوميّة نفسها تستخدم مصطلح مافيا المياه، في إشارة إلى شبكة من الأشخاص والجهات المرتبطة بالنظام - من وزراء ومقاولين وأجهزة أمنيّة – الذين ينفّذون مشاريع ضخمة تستهلك كميّات هائلة من المياه لتحقيق مكاسب سياسيّة واقتصاديّة، دون مراعاة للمعايير الفنّية أو البيئيّة.

وقد كتبت صحيفة جهان صنعت: «الأزمة الحالية ليست مفاجئة ولا ناجمة عن تغيّرات مناخيّة، بل هي نتيجة تراكمات من سوء الإدارة». (٢٦ يوليو ٢٠٢٥)

وكتب الخبير الاقتصادي حسين راغفر أنّ: «من أهمّ أسباب أزمة المياه اعتماد سياسات خاطئة وغير علميّة فُرضت على البلاد. والسبب الثاني هو الطمع الذي أتاح التعدّي على الموارد الوطنيّة بذريعة التنمية الاقتصاديّة. منذ ما بعد الحرب وحتى العقد الأوّل من الثورة، أُقيمت مشاريع دون مراعاة للأسس العلميّة، مثل إقامة "مجمع فولاد مباركه " في منطقة جافّة كأصفهان، أو إنشاء

مئات المصانع المستهلكة للمياه، ما شكّل كارثة وطنيّة».

وأضاف: «إنّ إنشاء مصانع الفولاذ والبتروكيماويات في المناطق الشرقيّة والجافّة من البلاد، إن لم يكن خيانة، فهو على الأقلّ عمل غير علميّ، ومع الأسف ما زال مستمرّاً. كما أُنشئت سدود عدّة في الصحارى، في أماكن لا يمكنها أصلاً الاحتفاظ بالمياه». (آرمان ملّي – ٢٣ يوليو ٢٠٢٥)

وقال مهدي إسمعيلي بيدهندي، أستاذ كلّية البيئة في جامعة طهران: «سدودنا تساهم من غير قصد في زيادة معدّل التبخّر. فالمياه كانت في الماضي تجري في الأنهار وتغذّي المخزون الجوفي، أمّا الآن فبحجزها خلف السدود وفرنا خزّانات تتبخّر منها المياه باستمرار، وبمعدّل أعلى بكثير من حالتها الطبيعيّة». (صحيفة ابتكار – ٢٠ يوليو ٢٠٢٥)

كما صرّح خبير الطاقة محمد إبراهيم رئيسي قائلاً: «المياه الجوفيّة هي بمثابة ادّخار استراتيجي. لكنّ أكثر من ٦٠٪ من مياه طهران تُستخرج حالياً من الآبار داخل المدينة. وقد ارتفع معدّل السحب الزائد من المياه الجوفيّة في البلاد من ١٣٠ إلى نحو ١٦٠ مليار متر مكعّب». (صحيفة ستاره صبح – ٢٥ يونيو ٢٠٢٥)

خلفيّة تاريخيّة

في عقدي الثمانينيّات والتسعينيّات (١٩٨٠–٢٠٠٠م)، أطلق النظام الإيراني، بذريعة تحقيق الاكتفاء الذاتي وإعادة الإعمار بعد الحرب الإيرانيّة العراقيّة، مشاريع ضخمة لبناء السدود دون دراسات بيئيّة كافية.

فعلى سبيل المثال، أُنشئ سدّ "كتوند" في خوزستان وافتُتح عام ٢٠١١، لكن بسبب بنائه فوق قبب ملحيّة تسبّب في ملوحة مياه نهر كارون، وأحدث واحدة من أكبر الكوارث البيئيّة في تاريخ إيران. هذا المشروع، الذي استُنزفت له أموال طائلة من الميزانيّة العامّة، لم يُفد الزراعة بل دمّر الأهوار السفلى وأثّر على حياة ملايين الناس.

ومنذ عقد الألفينيات، تولّى قوات الحرس التابعة للنظام تنفيذ مشاريع عمرانيّة وزراعيّة كبرى، ما أدّى إلى استخراج مفرط للمياه الجوفيّة. وتشير تقارير مستقلّة عديدة إلى أنّ شركات تابعة للحرس حفرت آباراً غير قانونيّة ونقلت المياه إلى المناطق الصناعيّة المرتبطة به، محوّلة السهول الخصبة إلى أراضٍ قاحلة غير صالحة للزراعة. ومع تصاعد التغيّرات المناخيّة وتراجع الهطول في عقد ٢٠١٠، تزايدت تحذيرات خبراء البيئة من انهيار وشيك للموارد المائيّة في إيران. غير أنّ النظام اختار قمع الأصوات الناقدة وإنكار الواقع.

وقد قُمعت بعنف احتجاجات خوزستان عام ٢٠٢١، التي اندلعت بسبب انعدام المياه وجفاف هورالعظيم، دون تقديم أيّ حلّ حقيقي، واستمرّ هذا النهج حتى عام ٢٠٢٥.

تُظهر هذه الخلفيّة التاريخيّة أنّ أزمة المياه في إيران ليست نتيجة قصور إداريّ فحسب، بل جزء من استراتيجيّة النظام للحفاظ على سلطته على حساب تدمير الموارد الوطنيّة. (إيران بديا – ٢ مايو ٢٠٢٥)

٣. تهالك شبكة المياه والهدر

ذكرموقع "اكو رسانه" الحكومي بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠٢٥: «شبكة نقل المياه في إيران متهالكة، ولم تُخصّص استثمارات كافية لتجديدها... كما تُطرح قضايا عن وجود مافيا المياه، خصوصاً في المناطق الحرجة مثل أصفهان، دون شفافية في أدائها».

وقال محمد إبراهيم رئيسي: «نحو ٧١٥ مليون متر مكعّب من المياه تُهدر سنوياً بسبب تقادم شبكة الأنابيب وضعف الإدارة والاستثمار في البنى التحتيّة». (صحيفة ستاره صبح – ٢٤ يونيو ٢٠٢٥)

وأوضح الخبير في الشؤون الحضرية "حسين إيماني جاجرمي" أنّ: «النمو السكّاني في طهران نتيجة الهجرة المتواصلة يأتي رغم محدوديّة واستدامة الموارد المائيّة فيها». (صحيفة آرمان امروز – ٢٢ يوليو ٢٠٢٥)

كما أشار تقرير صحيفة "اعتماد" في اليوم نفسه إلى أنّ: «انخفاض ضغط المياه يُحدث تراجعاً في الضخّ حتى في الطوابق السفلى، أمّا عند ارتفاع الضغط فيرتفع تسرّب الشبكة إلى نحو ٨٠ مليون متر مكعّب سنوياً. بعض الأنابيب يعود تاريخها إلى ٥٠–٧٠ عاماً». (اعتماد – ٢٢ يوليو ٢٠٢٥)

وقال "مهدي بيرهادي"، رئيس لجنة الصحّة والبيئة والخدمات في مجلس طهران البلدي: «تتجاوز كميّة التسرّب من سدّ لار وحده ١٦٥ مليون متر مكعّب». (صحيفة هم ميهن – ٢٠ يوليو ٢٠٢٥)

واعترف "رضا حاجي‌كريم"، رئيس اتحاد المياه قائلاً: «رغم الأزمة الراهنة، ما زالت تصاريح البناء تصدر في غرب وشرق طهران». (جهان صنعت – ٦ أغسطس ٢٠٢٥)

٤. التمييز المناطقي في توزيع المياه

أحد الجوانب المدمّرة لسياسات النظام هو مشاريع نقل المياه بين الأحواض التي أُطلقت لتلبية احتياجات المناطق الصناعيّة المركزيّة التابعة له. فهذه المشاريع مثل نقل المياه من كارون إلى الهضبة المركزيّة، أو من بحر قزوين إلى سمنان لا تستند إلى أيّ مبرّر علمي أو بيئي، وتشكل تمييزاً صارخاً بين مناطق البلاد المختلفة.

و يشير تقرير بعنوان «سوء الإدارة كمفاقم لأزمة المياه في إيران»، نشرته "إذاعة زمانه" بتاريخ ٨ أغسطس ٢٠٢٣، إلى أنّ هذه الخطط، التي تُنفّذ غالباً عبر شركات مرتبطة بقوات حرس النظام ، نهبت الموارد المائيّة لمحافظات حدوديّة كخوزستان وكيلان لصالح مناطق موالية للنظام. وقد أدّت هذه السياسات إلى تسريع جفاف الأنهار والأهوار في مناطق المنبع، وأثارت غضب الأهالي. هذا التمييز المناطقي يعكس أولويّاتٍ سياسيّة للنظام على حساب الاحتياجات الحقيقيّة للشعب.

فمشروعات نقل المياه بين الأحواض، وسياسات بناء السدود المفرطة، وتحويل المياه إلى المناطق المركزيّة، أدّت إلى تركّز الموارد المائيّة بيد مؤسّساتٍ محدّدةٍ ومجمّعاتٍ صناعيّةٍ ومدنيّةٍ تابعة للنظام، في حين حُرمت منها المناطق المهمّشة مثل خوزستان وسيستان وبلوشستان. (موقع "شوراي آتلانتيك" – ٢٢ كانون الثاني/ي ناير ٢٠٢٤، وويكي بيديا – ٢٧ أيّار/ مايو ٢٠٢٥)

ومن جهةٍ أخرى، فإنّ الضغط الاقتصادي الناتج عن ارتفاع أسعار خدمات المياه أو فرض تكاليف التحلية المنزليّة يُلقي بعبءٍ إضافيّ على كاهل الطبقات الفقيرة، ما يُعمّق الفجوة الطبقيّة في المجتمع. (صحيفة آرمان امروز – ١٩ تمّوز/ يوليو ٢٠٢٥)

الأبعاد الجندرية لأزمة المياه في إيران:
آثارها على الصحة والمعيشة المرأة وأمنها

كيف تتحمل النساء في إيران العبء الأكبر للأزمة

من إصدارات لجنة المرأة في المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية

أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥

wncri.org/ar

@womenncri

@womenncri